

صاحب هذه الاشتراعات الخطيرة اجراءات قمعية ذات طابع سياسي اخطرها منع رؤساء المجالس البلدية من عقد اية اجتماعات للتنسيق فيما بينها ، ومنع بعض المجالس البلدية حتى من السفر الى مدن فلسطينية اخرى ، الا بعد اخذ موافقة الحاكم العسكري للمنطقة .

وقد رافق ذلك حملة قمع جماعية ، وحملات تفتيش من بيت الى بيت كما حدث في نابلس ، واعتقال المئات من الرجال كما جرى في مخيم الامعري حيث افرز جميع الرجال وسيقوا الى مركز الحاكم العسكري حيث كانوا يصلبون تحت الشمس المحرقة ، كما قاموا بتنظيف الارض المحيطة بمقر الحاكم العسكري، وصاحب كل ذلك الشتم والضرب . وطالبوا الرجال الذين كانوا متواجدين في السوق التجاري لمدينة البيرة يوم ٢٢-٢٣ بخلع احذيتهم والوقوف برجل واحدة بينما قام الجنود بخلط الاحذية ونشرها في شوارع السوق . كما جابه الطلبة حقد جنود الاحتلال الذين كانوا يلقون الصفوف عليهم ، ويلقون القنابل المسيلة للدموع وقنابل من انواع اخرى تسبب الحك والحرقان بعد اغلاق المخارج والادراج ، مما دفع الطالبات والطلبة ، الى القفز من الطوابق العليا كما حدث في مدارس في بيت ساحور والبيرة .

وحتى يستكمل مخطط الضم وتسعير عمليات الاستيطان ونهب الاملاك الفلسطينية ، تقوم سلطات الاحتلال باقامة احصاء لكافة الاراضي الاميرية بهدف سلبها . ويمكن لهذه السلطات ان تعتبر كافة الاراضي غير المطوية اراض اميرية مع العلم ان كثيرا من المناطق في الضفة والقطاع غير مطوية لعدم قيام النظام الاردني في الضفة والنظام المصري في القطاع بانهاء عملية المسح، وتسجيل وتطويب الارض بأسماء اصحابها، مما يشكل خطرا حقيقيا يمس عروبة الارض الفلسطينية .

وقد لجأت سلطات الاحتلال في محاولة خطيرة الى التعرض لاملاك عشرات الالوف من المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الوطن العربي ، والذين لم تكن تعتبرهم غائبين لانهم يعيشون في بلاد غير معادية وخاصة اولئك الذين يعيشون في الامريكتين واوروبا ويحمل البعض منهم جنسيات تلك البلاد ، وذلك بالغاء قانونية الوكالات لادارة هذه الاملاك ، كمقدمة لاعتبارهم في عداد الغائبين بهدف الاستيلاء على املاكهم . لكنها ، عادت وتراجعت عن هذا القرار ، وقد يكون هذا التراجع مؤقتا بهدف امتصاص ردود الفعل القوية . ويجب ان لا يغيب عن اذهاننا موضوع املاك المواطنين الذين صدف تواجدهم في البلاد العربية اثناء وقوع عدوان عام ١٩٦٧ ، اذ ان سلطات الاحتلال تتصرف بهذه الاملاك حسب اهوائها ، ففي القدس الموسعة مثلا سلمت بيوت الغائبين الى ضباط من جيش الاحتلال باجر زهيد لا يتعدى الدينارين ، بينما اجرة المثيل تزيد عن خمسة وسبعين دينارا .